وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل – كليه الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

دور الاقتصاد الرقمي في تفعيل التنمية المستدامة في العراق

بحث تقدمت به الطالبين

علي احمد عبدالله

اية علاء قاسم

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد

بـأشراف

د. محمد مدلول علي

١٤٤٥هـ

٢٠٢٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَخِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ۝﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة المطففين، الآية: ٢٦)

الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة محمد

(صلى الله عليه واله)

إلى رمز التضحية إلى من دفعني للعلم وزاد افتخاري به إلى ..

والدي العزيز

إلى رمز الحب والقلب الناصع بالبياض

إلى أمي الغالية

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربي وأعطونا من علمهم فأثاروا دربنا

أساتذتي الكرام .

الشكر والتقدير

الحمد والشكر الله اولا واخراً...

أقدم شكري وامتناني إلى جميع من أعانوني وساعدوني في إخراج هذا البحث بفضلهم وجهدهم على الآراء القيمة التي أبدوها لي وخصوصا

مشرف البحث الدكتور

د. محمد مدلول علي

الذي كان له الفضل الكبير في مساعدتنا لإتمام هذا البحث في احسن صورة وعلى اكمل وجه خالص شكري وامتناني له وإلى الهيئة التدريسية في القسم عموما وراجياً من الله أن اكون قد أصبت أكثر مما أخطأت وأن يستفاد مما بذلت من جهود، آملاً أن أكون قد أعطيت الموضوع بعض حقه، وأسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا،

وينفعنا بما علمنا.

المستخلص

إن الاقتصاد الجديد (الاقتصاد الرقمي) في العراق أخذ بزمام المبادرة نحو تطوير وسائل الاتصال ووسائل الإعلام مع إدخال التكنولوجيا العلمية والتكنولوجية والتقدم في مجال وسائل التبادل وذلك بفضل التطورات التكنولوجية المبتكرة (الإنترنت) واختفت الحدود والحواجز التقليدية والبريد الإلكتروني والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية من خلال توفير المعلومات والاتصالات مثل تداول الأسهم والسندات عن بعد ويمكن للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إن تساعد في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر إذا ترتبط حياة الإنسان ارتباط وثيقاً ومباشراً بالسنة بيعية التي يعيش فيها ويعتمد عليها وتمثل التكنلوجيا احد الاتجاهات العالمية التي لها آثار كبيرة على التنمية المستدامة في التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ ادى ابتكار تقنيات ثورية وفي مقدمتها شبكة الإنترنت والخدمات المرتبطة بها

المشكلة : (ما دور الاقتصاد الرقمي على تفعيل التنمية المستدامة في العراق) ؟.

الاهمية: ان اهمية البحث نابعة من أهمية عنوان موضوعنا (دور الاقتصاد الرقمي في تفعيل التنمية المستدامة) ، ولكون موضوع البحث يغلب عليه طابع الحداثة ، فتركزت دراستنا على دراسة دور الذي يحدثه الاقتصاد الرقمي على تفعيل التنمية المستدامة.

الفرضية: إن هنالك علاقة إيجابية بين تطور الاقتصاد الرقمي عن طريق مؤشراته المؤثرة وحجم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ،الاقتصاد الرقمي

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاية القرانية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المستخلص	ج
المحتويات	ح
المقدمة	أ
منهجية البحث	٢-٣
الاطار النظري	٤-١٦
المبحث الاول (الاقتصاد الرقمي)	٤-١٢
المبحث الثاني (التنمية المستدامة)	١٣-١٦
المبحث الثالث : الاقتصاد الرقمي و التنمية المستدامة في العراق	١٧-٣١
(الاستنتاجات والتوصيات)	٣٢-٣٣
المصادر	٣٤-٣٥

المقدمة

تعد التكنولوجيا والاتصالات وتقنية المعلومات وخطوات التطور السريع المصاحبة لها التي شهدها العالم في عصرنا ، من أهم السمات التي لها دور على النشاط البشري وخاصة النشاط الاقتصادي ، وهي في الأساس تأثرت بشكل ايجابي من خلال تشابك القطاعات الإنتاجية والتجارية والمالية والخدمية مع الوسائل التكنولوجية والرقمية وتكنولوجيا شبكة الاتصالات والمعلومات العالمية (الإنترنت) التي جعلت العالم يصبح قرية صغيرة إذ يمكن لأي فرد أو منظمة تبادل المعلومات مع أي طرف في العالم ، وبذلك أصبح الاقتصاد نتاجاً للابتكار وتكنولوجيا المعلومات فضلا عن تطوير وسائل الاتصال والإنترنت خاصة بعد ما شهده العالم في الآونة الأخيرة عندما أدى جائحة كورونا إلى تقييد حركة الناس إذ إن الاقتصاد الجديد (الاقتصاد الرقمي) في العراق أخذ بزمام المبادرة نحو تطوير وسائل الاتصال ووسائل الإعلام مع إدخال التكنولوجيا العلمية والتكنولوجية والتقدم في مجال وسائل التبادل وذلك بفضل التطورات التكنولوجية المبتكرة (الإنترنت) واختفت الحدود والحواجز التقليدية والبريد الإلكتروني والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية من خلال توفير المعلومات والاتصالات مثل تداول الأسهم والسندات عن بعد ويمكن للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إن تساعد في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر إذا ترتبط حياة الإنسان ارتباط وثيقاً ومباشراً بالسنة بيعية التي يعيش فيها ويعتمد عليها وتمثل التكنلوجيا احد الاتجاهات العالمية التي لها آثار كبيرة على التنمية المستدامة في التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ ادى ابتكار تقنيات ثورية وفي مقدمتها شبكة الإنترنت والخدمات المرتبطة بها إلى ظهور ما يسمى (ثورة المعلومات) أو (الثورة الصناعية الثالثة) .

وعلى الرغم من وجود أثار سلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة والمتمثلة باستهلاك الطاقة ، ونقصان الموارد ، والتلوث البيئي والآثار البيئية المباشرة بسبب إنتاج واستخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات إلا أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت بشكل كبير في تعزيز الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من التطبيقات والبرامج وقواعد البيانات والشبكات والتخزين السحابي وتقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء التطبيق نماذج تسهل الانتقال إلى الاستدامة .

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي :

(ما دور الاقتصاد الرقمي على تفعيل التنمية المستدامة في العراق) ؟.

ثانيا: اهمية البحث

تكشف أهمية هذا البحث عن ان اهمية البحث نابعة من أهمية عنوان موضوعنا (دور الاقتصاد الرقمي في تفعيل التنمية المستدامة) ، ولكون موضوع البحث يغلب عليه طابع الحداثة ، فتركزت دراستنا على دراسة دور الذي يحدثه الاقتصاد الرقمي على تفعيل التنمية المستدامة.

ثالثا: أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١. إظهار تأثير الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة للعراق .
٢. ما العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة للعراق .
٣. معرفة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي ودورها في التنمية المستدامة للعراق.
٤. الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها توضيح دور الاقتصاد الرقمي في تفعيل التنمية المستدامة .

رابعا:فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها إن هنالك علاقة إيجابية بين تطور الاقتصاد الرقمي عن طريق مؤشراته المؤثرة وحجم التنمية المستدامة .

خامسا: **منهج البحث** :

أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال اتباعه أسلوب المنهج الوصفي من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والمقالات والأبحاث التي تتعرض للاقتصاد الرقمي في اقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في العراق .

سادسا:**هيكلية البحث** :

تضمن البحث على النحو التالي :

المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني : الإطار النظري للمتغيرين

المبحث الثالث : علاقة الاقتصاد الرقمي التنمية المستدامة

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

سابعا: **حدود البحث**

الحدود المكانية :العراق

الحدود الزمانية : ٢٠٠٤-٢٠٢٠

المبحث الاول
الاطار النظري

المطلب الاول :الاقتصاد الرقمي

اولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي مسميات عديدة مرادفة له تعكس افكار ووجهات نظر الكتاب والباحثين الاقتصاديين لكنها عموماً في النهاية لا تتعدى الاجزاء الرئيسة المكونة لهذا الاقتصاد (المعلومات والبرامج الالكترونية والحاسوب) ومن هذه المسميات هي الاقتصاد المعرفي والاقتصاد السبراني واقتصاد الويب والاقتصاد الشبكي واقتصاد الانتباه واقتصاد اللاملموسات وبما أن جميع هذه المفاهيم تدور حول محاور متماثلة بالمضمون ويصعب التفرقة فيما بينها الا في بعض المواقع البسيطة والظاهرية . لذا سوف نستعرض بعض من هذه المفاهيم ..

يعرّف على انه الإقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على إستعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنـــية الدقيقة ،كما يعرّف بإنه الإقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر وإستعمال المعرفة ، بإعتبارها القوة الرئيسة الدافعة للنمو الإقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والابداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في احداث النمو واستدامته ،وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الإقتصاد الرقمي بل انها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها ، هذا وان إقتصاد المعرفة يمثل مرحلة النضوج والتطور لإقتصاد المعلومات الذي يركـــــز على معالجة البيانات وسرعة الإتصال . (محمد،١٣،٢٠١٣)

تعدّ المعرفة سلعة عامة في الاقتصاد الرقمي ، بعد اكتشافها وتعميمها ليصبح استعمالها مجانياً ، مع تأمين براءات الإختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية ، حماية لحق منتج المعرفة ، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والبرامج ، أي إحلال طاقة ذهنية علمية محل جزء من المادة الأولية.(Don,٢٠١٤,٤)

و يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية

والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة ما .

أو هو الاقتصاد الذي تنساب فيه المعلومات من خلال الحواسب والشبكات وينتشر فيه تطبيق المعارف الانسانية وتطوراتها المتسارعة على المنتجات وتمارس فيه معظم الانشطة الاقتصادية بسرعة أكبر وتكاليف اقل وجوده افضل وبشكل أكثر تميزاً وأكثر أمناً

ويعرفها الباحثان الاقتصاد الرقمي هو اجراء تسهيل الانشطة الاقتصادية الكترونياً استناداً إلى المعالجة الالكترونية وتخزين ونقل المعلومات بما في الانشطة التي توفرها البنية التحتية المادية وتمكين البرمجيات اللازمة لها

ثانياً : نشأة الاقتصاد الرقمي

تعد ثورة المعلومات احد ابرز ملامح الالفية الثالثة اي ان الاقتصاد الجديد هو اقتصاد رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , وتعود جذوره الى عام ١٨٣٠ حيث بدأت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها البسيط وفي عام ١٨٧٠ تم التحول الالي للصوت والتلغراف وفي سنة ١٩٠٠ تم اختراع الكمبيوتر اما عام ١٩٨٠ بدأ استخدام خدمات الهاتف النقال في الدول المتقدمة وفي عام ١٩٩٠ تم ربط شبكات بروتوكول الانترنت بالحاسبات وعليه فإن بداية الاقتصاد الرقمي بدأت تحديداً في عقد الستينات من القرن العشرين لكن تطورت وظهرت بصورة جليه واتاحة للعيان خلال القرن الحادي والعشرين فأصبح للتحولات التاريخية أثر كبير في احداث تطورات في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فما تقدمه الثورة الرقمية من فرص مختلفة سواء على مستوى الأفراد او الشركات او على مستوى الحكومات من خدمات رقمية تكون بذلك قد حققت منافع مباشرة وغير مباشرة فالأولى مثل العوائد التي تحصل عليها الشركات الراعية لمثل هذه البرامج اما الثانية فهي تعود على الأفراد عند استخدامهم لشبكة النت أو برامج الاتصال المجانية او شبه المجانية , اذن خلال الاربعين سنه كانت معظم المنظمات والمؤسسات في العالم الصناعي لديها جوانب محوسبة للعمليات التي تمارسها مثل تخطيط موارد التصنيع والتشغيل الالي للمكاتب وان كل موجه من التكنولوجيا تجلب معها مجموعة جديدة من الاعمال الفنية والتكنولوجية وتحمل في طياتها الجوانب الايجابية والسلبية . على هذا الاساس يمكن تحديد

بعدين للاقتصاد الرقمي الأول بعد زماني يرجع الى التسعينيات من القرن الماضي حيث كان للعولمة أثر في نضوج الاقتصاد وتبلوره بالرغم من ان ظهور الاقتصاد الرقمي لم يكن بصورة عرية ومفاجئة بل كانت هنالك فترات تمهيدية سبقت ظهوره وهي تستند علية قوية الا وهو ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالعولمة انهت حلقة الزمان والمكان للاقتصاد الصناعي لتستعيض عنها بحلقة جديدة ألا وهي التكنولوجيا القائمة على المعرفة الانسانية التي استطاعت ان تقلص الكثير من الاجراءات الادارية والتجارية والمالية خلال فترة زمنية بسيطة , اما البعد المكاني فنلاحظ ان الحانات الطبيعية لمثل هذا النوع من الاقتصاد هو في الدول المتقدمة التي تمتلك قاعدة صناعية ومعرفية وتكنولوجية كبيرة مثل الولايات المتحدة واليابان وحتى بعض دول جنوب شرق اسيا التي حققت انجازات اقتصادية هائلة في هذا المجال فالعديد من الباحثين الاقتصاديين يشيرون الى ان الاقتصاد الرقمي يمتاز كونه يحقق نمو متواصل من ارتفاع الانتاجية وانخفاض البطالة الى ظهور وتغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي لأميركا وان آثارها لم تكن على مستوى القطاع التكنولوجي بل على تطبيقات الصناعات التقليدية من خلال ذلك يمكن ان نفهم ان شكل ومضمون الاقتصاد قد تحول من صناعي قائم على العمل وراس المال الى اقتصاد رقمي يعتمد على المعلومة والتقنيات ومن اقتصاد يمتاز بالندرة الى اقتصاد يمتاز بالوفرة وفيه البحث والتطوير يشكل العنصر الأساسي للإنتاج وهذا ما نراه في الكثير من المنتجات الرقمية والتي تحقق قيمة مضافة أعلى من القيمة المضافة التي تحققها بقية القطاعات كذلك فأن الاقتصاد الرقمي استحدث وظائف ذات نمط معرفي تكنولوجي . وكان الحاسوب والانترنت هو سبب نقل هذه الثورة من المستوى المحلي الى المستوى العالمي باتجاه العولمة ففي الستينيات والسبعينيات من القرن الماي كانت اقتصادات الدول منغلقة على نفسها في التصنيع وترى القارورة تحقيق الميزة النسبية في انتاجها للحصول على مكاسب افضل اما بعد الثورة المعلوماتية وظهور مبدأ الميزة التنافسية أصبح بإمكان البلدان ان تصنع السلع في بلدان مختلفة ويكون التجميع في دول أخرى ففي هذا الصدد اشار وزير الدولة البريطاني لشؤون الصناعة والتكنولوجيا لينيث بيكر خلال زيارته الى استراليا الى رورة الأخذ باخر التطورات في ميدان الحاسبات مؤكداً في قوله بان الصناعي الذي لا يوظف تقنيات الحاسب الالكتروني سوف لا يجد له مكان في ميدان الصناعة وتجسيداً لهذه الافكار اعلنت الحكومة البريطانية عام ١٩٨٢ عام صناعة المعلومات وقد أسست برنامج سمي ببرنامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وتم توظيف ما قيمته (٣٥٠) مليون باون استرليني في مجال البحث والتطوير لتطوير الجيل الخامس للحاسب الالي . (الشريف ،٤٣، ٢٠١٥)

ثالثاً : قياس الاقتصاد الرقمي

الانشطة لم يكن الانترنت مجرد خدمة بل هو البنية التحتية للاقتصاد الرقمي , كونه يؤثر على جميع الاقتصادية فان له دور في تحقيق الرفاه الاقتصادي وكانت هنالك محاولات لقياس الاقتصاد الرقمي ومعرفة حجمه فقد قامت مجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group) بأعداد تقرير يبحث في حجم الاقتصاد الرقمي وكيف يساهم هذا الاقتصاد في تحويل اقتصاد المملكة ومن ثم اعادة تطبيق المنهجية في بلدان اخرى ويتضمن البرنامج الفقرات التالية : (Willis & Bruce,٢٠١٤,٨)

١- تميز اربعة عناصر رئيسية من الأثر الاقتصادي المباشر للأنترنت وتقرير حصته من الناتج المحلي الاجمالي الى الانترنت بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي الصادرات .
٢- الآثار الاقتصادية للمستهلكين والشركات التي لا تستولي على الناتج المحلي الاجمالي بما في ذلك التجارة الالكترونية والاعلان على شبكة الانترنت وفوائد المستهلك .
٣- التأثيرات الانتاجية بما في ذلك المكاسب المتحققة من عمليات الشراء الالكتروني (تصنيع وانتاج والمكاسب المتحققة من خلال المبيعات الالكترونية (جملة وتجزئة) .
٤- الاثار الاجتماعية الأوسع نطاقاً بما في ذلك المحتوى المقدم من المستخدمين والشبكات الاجتماعية والاحتيال والقرصنة . وقد خلص التقرير الى ان قيمة الاقتصاد الرقمي تصل الى نسبة (٧,٢) من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة المتحدة البريطانية في مجموعة بوسطن الاستشارية بالنسبة للاقتصادات الاخرى فالنتائج تتراوح ما بين (١,٢ %) في تركيا و (٦,٦ %) في السويد وفي استراليا (٣,٦ %) من الناتج المحلي الاجمالي اما خلال عام ١٩٩٧ كتبت استراليا تقريراً تحت عنوان المعلومات الاقتصادية بوصفها ثروة اجتماعية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذه التكنولوجيا اصبحت حاسمة بالنسبة للقدرة التنافسية وقد ركز التقرير على دعم المعلومات من اجل النهوض بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد في تمويل وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , وخلال عام ٢٠٠٨ تم انشاء مجموعة من التطبيقات المختلفة خاصة في الدول النامية والناشئة ومن هذه التطبيقات التعليم الخدمات المصرفية ,

الصحة) التي تستخدم عبر الهاتف المحمول او الانترنت وبعض من هذه التطبيقات له اثر على اصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة الدخل فعند تحسين الحصول على المعلومات سيعتبر ذلك مكسب لانتشار اوسع لتكنولوجيا "

رابعاً : خصائص الاقتصاد الرقمي

هناك العديد من الخصائص للاقتصاد الرقمي منها : (فريد،٢٠٠٦،٩٣)

١- المعرفة : التركيز في مجال الاعمال والاقتصاد الكلي بشكل عام هو من اجل الاستفادة من الموارد الضخمة من رأس المال البشري فالمعرفة تخلق القوة وهي وسيلة لتغيير الحياة للأفضل من خلال الفرص الجديدة وهذا يعني ان المنظمات ستضطر الى تسريح بعض العاملين الذين لا يتمتعون بالقدرات المعرفية وتطوير قدرات العاملين في مجال المعرفة .

٢- الافتراية : في الاقتصاد الجديد من الممكن تحويل الاشياء المادية والملموسة في الامور الظاهرية وبالتالي فإن ذلك سيغير القواعد الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد القديم وكذلك المؤسسات والعلاقات الاجتماعية .

٣- التكامل بالأنترنت فإن كل منظمة على حدة تكون لها مزايا بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لا تكون مثقلة بالتكاليف غير الضرورية الناجمة عن التسلسل الهرمي وعدم القدرة على التغيير على المستوى الكلي وعلى ذلك سوف يكون التفاعل والاندماج من اجل البقاء على قيد الحياة وسيكون هذا هو الاساس لخلق الثروة وتوزيعها .

٤- التقارب : ان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي يكون مهيمن عليها التقارب بين استخدام الحاسبة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد البنية التحتية في العصر الجديد التي يعتمد عليها كأساس .

٥- الابتكار : يستند الاقتصاد الجديد على الابتكار لتطوير منتجات وخدمات جديدة معتمداً على الابداع والابتكار البشري التي تكون المصادر الرئيسة للقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي ويكمن التحدي في خلق بيئة تشجع وتكافئ الابتكار .

٦- الانفتاح انه اقتصاد مفتوح اي لا توجد أية عقبات أمام أي شخص للدخول اليه والتعامل فيه وكل ما يحتاج اليه الشخص هو معرفة علمية ووعي كامل بإبعاد وجوانب هذا الاقتصاد

خامساً : ايجابيات الاقتصاد الرقمي

يمتاز الاقتصاد الرقمي بمزايا عديدة (البياتي،١٣،٢٠٠٨)

١- يتمتع الاقتصاد الرقمي بالديناميكية لمختلف الانشطة الاقتصادية وعدم تقييده بالحدود الجغرافية لان التسويق يتم بشكل افترا الي (التسويق الرقمي) عبر شبكة الانترنت بوصفه تنظيماً شبكياً بدلاً من التنظيم التدريجي (الاقتصاد الصناعي لان الابداع والابتكار عناصر مهمة في الانتاج بسبب استخدام التقنيات الرقمية كعنصر بديل عن المكائن والآلات التي تعتمد في الانتاج الصناعي .

٢- اعتماد الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوفرة المعلومات المتاحة في الانترنت لمختلف المجالات التكنولوجية مثل النت والهواتف السلكية واللاسلكية والتلفزيون والتي تشتت افكار الفرد تحتم عليه تجميع تلك المعلومات للوصول الى مرحلة اتخاذ القرار .

٣- الاقتصاد الرقمي يلغي عامل الزمان والمكان لأنه بالإمكان انجاز الاعمال والخدمات بوقت قياسي خاصة مكاتب الحجز واسواق المال والتسويق الالكتروني وقد حدث هذا التحول بسبب التقدم التكنولوجي واستخدام الحاسبات وبرامج الاتصال المختلفة .

٤- اعتماد الاقتصاد الرقمي على البحث والتطوير من خلال تحفيز الجانب العلمي للأفراد وتوفير الاموال والمختبرات لدعم هذه المشاريع فنموذج دورة المنتج واثرها في قيام التجارة الدولية وهي دراسة قام بها فرنون والتي ركز فيها على اثر البحث والتطوير الذي تقوم به شركات لتطوير منتجاتها الأمريكية وبالتالي اثرها على الصادرات .

٥- العمالة في الاقتصاد تعتمد على المهارات والمعرفة وليس على التخصص الوظيفي كما في الاقتصاد التقليدي لان الاقتصاد الرقمي يهدف الى تحقيق أعلى دخل للفرد وليس للوصول الى حالة التشغيل الكامل , من اجل تحقيق النمو الاقتصادي لا غير . فضلاً

٦- إن لرأس المال البشري دوراً مهماً في الاقتصاد الرقمي . لذا فإن الحصول على الشهادات العليا عن التدريب والتأهيل يعد مصدر ثروة للقوى العاملة لأن التعليم يساعد على التطور الداخلي للمؤسسات وشركات الاعمال مما يساهم في تحقيق القيمة المضافة .

سادساً : عيوب الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي عيوب متعددة أهمها :(المنصوري،٢٠١٤،٥٣)

١- من عيوب الاقتصاد الرقمي ظاهرة القرصنة اي قرصنة بعض المستهلكين للسلع الرقمية التي تم انشائها بواسطة التكنولوجيا الرقمية والتي تعود بالنفع على الاقتصاد من خلال الاستنساخ والتوزيع والتي بدورها تزيد من العائد وتقلل من التكاليف لذا نلاحظ ان القرصنة تهدد المستهلكين والشركات خاصة في الدول التي تعاني من عف الانظمة والقوانين التي تحكم النطاق العريض والفضاء السبراني لذا فأننا نسمع عن قرصنة الحسابات المصرفية للزبائن وشركات الاعمال التجارية والمالية خاصة التي تمارس انشطتها الكترونياً وهذه الظاهرة لا تلاحظها في الاقتصاد التقليدي بشكل واسع وكبير وان حدثت فان الانظمة والقوانين تكون كفيلة في تشخيص الفاعل ومعاقبته و مان استرداد حقوق الاخرين عليه تم تصميم انظمة ادارة الحقوق الرقمية بالرغم من قدرة بعض القراصنة من التحايل على هذه الانظمة .

٢- الاقتصاد الرقمي ينتج سلع غير معمرة فالكثير من منتجاته تكون صالحة لفترة زمنية تستمر على مدى عقد أو أقل ثم تتقادم لكن بالرغم من ذلك هنالك عدد من السلع التي تتصف بكونها معمرة مثل الاقراص الصلبة الموجودة في الكمبيوتر وبعض الالكترونيات التي تستخدم لفترات زمنية أكثر من عقد او اكثر

٣- الغش واقتحام الخصوصية ووجود المحتويات غير الملائمة أف الى ذلك استخدام الفيروسات .

٤- الاقتصاد الرقمي قائم على عدم المساواة الاجتماعية وتراها واحة عند استخدام الانترنت ما بين اصحاب الياقات البيض واصحاب الياقات الزرقاء العمال) وحتى ما بين العمال انفسهم أي ما بين التدرجات الوظيفية للعمال بسبب تأثير الطبقة المهنية عند استخدام الانترنت الناتج بسبب الفارق باكتساب العلم والمعرفة فضلاً عن ذلك هناك فجوة ايضاً بين الرجال والنساء فعدم المساواة بينهم يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين فئات المجتمع .

سابعاً : عناصر الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يتكون من مجموعة من القطاعات أو المؤسسات الرقمية التي يكون فيما بينها علاقات تشابكية من خلال الشبكة العنكبوتية - شبكة المعلومات الداخلية والدولية - حيث يعد البريد الالكتروني وصفحات المواقع هي الاساس والقاعدة العريضة لتحقيق التفاعل والترابط الاقتصادي بين مختلف المؤسسات والقطاعات الخاصة والحكومية بما فيها قطاع البنوك والتسويق التوزيع . وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية بتصميم المواقع التجارية على صفحات الانترنت من خلال الصور والفيديو وعرض كتالوجات وقوائم الاسعار والمواصفات الخاصة بالسلع وكل ذلك يتم الكترونيا من اجل تحقيق الأهداف التجارية لتحقيق التواصل والاندماج مع الأسواق العالمية . ويمثل السعي نحو تقليص التكاليف واستخدام التكنولوجيا والتطبيقات القوة الدافعة نحو استخدام الحاسبات في كل مرحلة من مراحل الحياة لأنها اصبحت تمثل روشة ملحة وان هذه الطريقة أدت الى ظهور ونضوج الاقتصاد الرقمي ألا ان هذه التكنولوجيا تساهم ايضاً في تسريع النمو والتجديد والابداع في تطوير البرمجيات التي تعد الأساس في دورة العمل والانتاج فقد ادى تسارع انتشار شبكة الانترنت عالمياً الى نمو الاقتصاد العالمي مما شكل غط كبير على اقتصادات الدول للتنافس فيما بينها على مستوى المنظمات والمؤسسات في البيئة العالمية الجديدة التي اصبحت فيها المعارف والمعلومات الجزء الاساس للعمل والتنافس وهنا يبرز دور الدولة في دعم الباحثين ومؤسسات البحث والتطوير وتشجيعهم لتحسين ظروف الاقتصاد محليا ودولياً لذا يشتمل الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها حتى تجعل من الاقتصاد الرقمي فعال جداً منها : (النجار،٩٣،٢٠٠٦)

(١) المنتجات الرقمية : هي الصفة الاساس التي تميز الاقتصاد الرقمي ولا تشتمل على البرامج الالكترونية والموسيقى والفيديو فقط بل تتعداه ليشمل الكتب والجرائد والمجلات الرقمية وكذلك الخدمات الرقمية التي تقدم مثل حجز تذاكر السفر والخدمات المصرفية وحتى ظهور العملة الالكترونية والخدمات الحكومية كل ذلك ادى الى ظهور المجتمعات الرقمية وان ما يميز المنتجات الرقمية هو امكانية انتاجها حسب رغبة الزبائن وان الانتاج الرقمي تكون تكلفته الحدية صفر حيث ان الجزء الأكبر من تكاليفها هو التكاليف الثابتة اما التكاليف المتغيرة هي قليلة جداً .

(٢) المستهلكون : يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين فكل من يدخل على الشبكة العنكبوتية يعد زبون محتمل ان يستهلك السلعة الموجودة حيث بإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروضة التي تتيح له حرية الاختيار .

(٣) البائعون : وهم كل مؤسسة او منظمة تعرض منتجاتها على الانترنت فالترويج والدعاية والاعلان يتم الكترونياً خاصة في السلع التي لا تكون مادية ملموسة بل هي افتراضية مثل أمازون دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو (Yahoo) وان السوق الافتراضي هو سوق يمتاز بحرية الدخول والخروج اليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول .

(٤) المنظمات المسؤولة عن الهياكل القاعدية : اي تتمثل بالمنظمات والجهات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال وتوفير الهيئات الاستشارية من اجل مان سير العملية بجودة وكفاءة عالية .

(٥) الانظمة والقوانين : أي من الانظمة والقوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي من اجل تقليل الآثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض)

المبحث الثاني
الاطار النظري

المطلب الثاني : التنمية المستدامة

اولا: مفهوم التنمية المستدامة :

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموياً بديلاً ، أو ربما أسلوباً لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط الاستغلال للموارد بشكل أفضل .(شيلي، ٢٠١٤ : ٦٥)

يعرف بعض المختصين التنمية بأنها تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد . وهي سلسلة من المتغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة . (الحسن، ٢٠٠٩ : ٧).

ويعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية ويرتبط بفكرة التقدم ، ويتضمن التغير ، والتطور من حالة إلى أخرى ، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري ، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . (حامد، ٢٠٠٧ : ٢١)

ثانيا: اهداف التنمية المستدامة

من بين أهداف التنمية المستدامة نجد :

١. التقليل من نسبة الفقر ، من خلال توفير كافة الموارد لجميع سكان العالم .
٢. تعليم ذو جودة وتعلم مدى الحياة . الصديقة للبيئة .
٣. توفير مراكز الصحة ، مما يساعد على التقليل من الأمراض ، ودعم صحة سكان العالم .

٤. الأمن الغذائي والتغذية الصحية ، من خلال دعم الموارد الطبيعية .

٥. خلق فرص العمل وسبل العيش والنمو العادل .

٦. التسيير المستدام للموارد الطبيعية .

٧. بيئة عالمية جيدة ، وتمويل بعيد الأجل ، من خلال التسيير الفعال للطاقات المتجددة

ثالثا: أهمية التنمية المستدامة:

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها ، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة ، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم .

تظهر اهمية التنمية المستدامه فيما يلي :

١- أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعد .

٢- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

٣- تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة .

٤- تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع .(الجوزئي، ٢٠١٢ : ٣٧)

رابعا: مبادئ التنمية المستدامة :

يمكن إجمال المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي :

١- الإنصاف

أي حصول كل انسان علي حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع .

٢- **التمكين:**

بمعني اعطاء افراد المجتمع امكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات او التأثير عليها ، وذلك من اجل زيادة حس الإنتماء لدي هؤلاء الافراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية .

٣- **حسن الادارة والمساءلة :**

أي خضوع اهل الحكم والإدارة الي مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية ، من اجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها ان تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة .

٤- **التضامن:**

بين الاجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة ، وذلك من خلال الحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة ، وعدم تراكم مديونية علي كاهل الاجيال اللاحقة ، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية .

خامسا: أبعاد التنمية المستدامة :

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. **البعد الاقتصادي** : يقتضي هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن ، والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد ، ويندرج ضمن هذا البعد مايلي (قاسم ، ٢٠١٠ ، ٢٨-٣١) :

ب. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية وإجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد ، وتقليص تبعية البلدان النامية باعتماد نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي ، مما يسمح لها بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة بالقدر الذي يمكنها من تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري ، والتوسع في أخذ التكنولوجيا المحسنة .

ت. المساواة في توزيع الموارد وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة .

٢. **البعد الاجتماعي** : ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية (بوعشير ، ٢٠١١ ، ٤٦-٤٧) :

تثبيت النمو الديمغرافي والتزايد الكبير واللامدروس لسكان العالم عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء ، تدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية . وأهمية توزيع السكان والنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى تقليص من الحد الأدنى للآثار السيئة . والاستخدام الأمثل للموارد البشرية وتحسين الرفاه الاجتماعي ، حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري الصحة والتعليم لأن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ، حماية الغابات والموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل . ودور المرأة والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية بمزايا متعددة . وحرية الاختيار والديمقراطية فالمجتمع العاجز عن المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتنفيذها يمثل عامل إخفاق لجهود التنمية .

٣. **البعد البيئي** : يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية ولاسيما الناضبة منها ، والاستخدام الأمثل لها بما يكفل استدامتها ، كما يولي اهتماما بالغا للمعضلات البيئية التي تهدد النظم الايكولوجية كارتفاع درجة حرارة الأرض ، تأكل طبقة الأوزون ، الاستغلال المفرط والجائر للموارد الطبيعية خاصة الطاقوية منها ، مختلف المشاكل المتعلقة بالتلوث بمختلف أنواعه (سمير، ٢٠١٧، ١٠) .

٤. **البعد التكنلوجي**: في عصرنا الحالي، لا تنفك الأشياء عن التغير والتطور باستخدام تكنولوجيات حديثة. وتُعَدُّ التكنولوجيا في العصر الحديث من العوامل المساعدة في خلق قيمة للزبائن, والمنظمة التي ترفض تغيير أو تعديل طرقها التقليدية لمواكبة هذه التغييرات تحكم على نفسها حكم الفشل والاضمحلال إذ على الاغلب ستكون هناك مُنَظَّمات أخرى تقوم بنفس العمل بأكثر كفاءة وفعالية. ومن هنا، يتم تحديد اتجاه التكيف التكنولوجي بأنَّه اعتماد المُنَظَّمة على الأدوات الحديثة من معدات وأساليب إدارة لمواكبة حاجات العملاء المُتَغَيرة والمتطورة. وهذا يضع المنظمة في موقع تنافسي قوي ويفتح المجال للكثير من الفرص والتحديات وإمكانية تطوير المنتجات, ويتضمن .(Pimpan, Ruaguttamanun, & Wongkhae, ٢٠٢١:٣٩, ٤٠)

المبحث الثالث

الاقتصاد الرقمي و التنمية المستدامة في العراق

أبدت الدول النامية ومنها العراق اهتماما كبيرا بالتنمية الاقتصادية التي كانت مهتمة بالجانب المادي فقط وقد تطور هذا المفهوم ليأخذ بعدا شموليا ، فمن مفهوم التنمية البشرية إلى مفهوم التنمية المستدامة التي أخذت في اعتباراتها كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية والتي ينبغي أن تكون مترابطة فيما بينها لضمان تخفيض الآثار السلبية المحتمل حصولها نتيجة التطورات الصناعية والزراعية والتكنولوجية وغيرها لأدنى حد ممكن لذلك يعد موضوع التنمية المستدامة من أكثر المواضيع المعاصرة إثارة للجدل والنقاش فهي تمثل التحدي الكبير الذي يواجه لتطور البلدان بطريقة مستدامة وعلى وجه السرعة على المستويات المحلية والإقليمية لسد فجوة الفقر بين الدول المتقدمة . والنامية وتخفيف وطأة الفقر والمعاناة وتوفير مستقبل أفضل وأكثر استدامة وهذا يتطلب جهودا كبيرة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها عملية التنمية المستدامة ويشير الواقع والدراسات التجريبية الى فشل وتعثر سياسات التنمية الاقتصادية في العراق طيلة العقود الأربعة الماضية فكيف الحال بالتنمية المستدامة إن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ جاءت طموحة شاملة لما تحويه من أهداف وغايات عالمية تشمل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتسعى إلى تحقيق التوازن بين إبعاد التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتسعى على أيجاد عالم خالي من الفقر والمرض والجوع ويسوده الاحترام وتحقيق كرامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وعدم التمييز (وادي ، عايد ، ٢٠٢٠ ٤٥٦)

وفي الوقت الذي شهدت فيه معظم دول العالم تقدماً كبيراً في مجال اقتصاد الإنترنت والثورة الهائلة في تقنيات المعلومات والاتصالات وخاصة في العقود الأخيرة ، كانت الدولة العراقية تتنازعها الصراعات الداخلية والخارجية على حد سواء ومما لاشك فيه ان ذلك قد كان لها دور وساهم في تغيير ظروف عمل المؤسسات الاقتصادية العراقية في الوقت الذي أصبحت فيه معظم دول العالم وخاصة المتقدم منها تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في الإنتاج والتوزيع والتسويق وهو ماساهم في ظهور مفهوم جديد للإنتاجية وحلت الآلة محل الفرد في سوق العمل وعرف هذا بالاقتصاد الجديد ومن هنا يحدونا الأمل بان تكون هناك ثورة في استخدام التقنيات

الرقمية من اجل معالجة الخلل والاخطاء التي واجهت الاقتصاد العراقي خلال بداية الألفية الثالثة والى وقتنا الحاضر (حمزة ، حسن ، ٢٠٢٠ ، ٢) .

اولاً مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق

أ . تحليل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العراق إن وجود التخصيصات المالية وعمليات الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو الأنشطة المرتبطة به أصبحت ضرورة حتمية لإظهار حجم الدولة بكل أبعادها الاقتصادية وغير الاقتصادية والعراق قد عمد إلى الإنفاق على قطاع على الاتصالات والمعلومات والجدول رقم (١) يبين حجم التخصيصات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) :

الجدول رقم (١)

حجم التخصيصات لقطاع التكنلوجيا المعلومات والاتصالات في العراق للمدة ٢٠٠٤ـ ٢٠٢٠

(مليون دينار)

السنوات	تكنلوجيا المعلومات والاتصالات (١)	الناتج المحلي الاجمالي الجاري (٢)	نسبة ١ الى ٢%	معدل النمو السنوي لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات
٢٠٠٤	٠,٠١٩	٢٩٨٦٦٤٢٠٨٤٥	٦,٣	.....
٢٠٠٥	٠,٠١٦	٤٩٩٥٤٨٩٠٣٥٣	٣,٢	١٥,٥-
٢٠٠٦	٠,٠٢٩	٦٥١٤٠١٤٧١٩٧	٤,٣	٧٨,٩
٢٠٠٧	٠,٠٤٤	٨٨٨٣٧٠٥٥١٩٥	٤,٩	٥٤,٤
٢٠٠٨	٠,٠٣٢	١٣١٦١٤٤٣٣٧١٢	٢,٤	٢,٦-
٢٠٠٩	٠,٠١١	١١١٦٥٧٥٨١٦٦٢	١,٠	٦٤,٩-
٢٠١٠	٠,٠٢٩	١٣٨٥١٦٧٢٢٦٤٩	٢,٠	١٥١,٤
٢٠١١	٠,٠٧٤	١٨٥٧٤٩٦٦٤٤٤٤	٣,٩	١٥٩,٦
٢٠١٢	٠,٠٧٤	٢١٨٠٠٢٤٨١٧٣٧	٣,٤	٠
٢٠١٣	٠,٠٣٥	٢٣٤٦٣٧٦٧٥١٢٨	١,٥	٥٢,٢-

٢٠١٤	٠,٠١١	٢٢٨٤١٥٦٥٦١٧٤	٠,٤	٦٧,٩-
٢٠١٥	٠,٠٢٩	١٦٦٧٧٤١٠٩٦٧٣	١,٧	١٥١,٤
٢٠١٦	٠,٠٤٤	١٦٦٦٠٢٤٨٨٧٤٧	٢,٦	٥٤,٤
٢٠١٧	٠,٠٦٩	١٨٧٢١٧٦٦٠٠٥٠	٣,٧	٥٨,٢
٢٠١٨	٠,٠١١	٢٢٧٣٦٧٤٦٩٠٣٤١	٤,٧	٨٤,٤-
٢٠١٩	٠,٠١٤	٢٣٥٠٩٧١٨٢٢٣٣	٦,٠	٣١,٠
٢٠٢٠	٠,٠١٦	١٦٦٧٥٦٩٨٤٣٩٥	٩,٥	١٤,٨

المصدر : البنك الدولي قاعدة بيانات العراق التكنولوجيا والاتصالات ، المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠ النسب من استخراج الباحثان) .

ويتضح من الجدول رقم (١) إن مخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٤ بلغت حوالي (٠,٠١٩) دولار واستمرت في الزيادة تدريجياً حتى عام ٢٠٠٧ إذ بلغت حوالي (٠,٠٤٤)

اي بنسبة (٤,٩ %) من الناتج المحلي الاجمالي الجاري ، وانخفضت حجم التخصيصات الحكومية بعدها مما أدى إلى انخفاض معدل النمو السنوي إلى حوالي (٢٦) في عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب الضغوط التضخمية العالية مقارنة بنحو (٥٤,٤ %) في عام ٢٠٠٧ الذي شهد زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ويعود هذا الانتعاش في حجم تكوين رأس المال الثابت الى تنامي الاستثمارات الحكومية الحاري مقارنة بعام ٢٠٠٨ الذي تراجع فيه معدل النمو بسبب التضخم ، ثم استمر في الارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة إلى انخفض في عام ٢٠١٤ حوالي (٠,٠١١) دولار أي انخفض الناتج المحلي الإجمالي الجاري بنسبة (٠,٤ %) وبلغ معدل النمو السنوي حوالي (٦٧,٩ %) وذلك بسبب تأثر البلاد بالحرب مع الارهاب وتوجيه اغلب التخصيصات إلى تمويل العمليات العسكرية بالإضافة إلى عدم اقرار الموازنة عام ٢٠١٤ وكذلك ازمة اسعار النفط ، أما المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠) فقد ارتفعت التخصيصات لإنشطة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات حوالي (٠,٠١٦) دولار في عام ٢٠٢٠ بعد إن كان حوالي (٠,٠٢٩) في عام ٢٠١٥ أي إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام ٢٠٢٠ حوالي ٩,٥ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ التي لم تشكل سوى (١,٧ %) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الجاري .

ب تحليل التطورات الحاصلة في مؤشر الابتكار في العراق على الرغم من صدور النسخة الرابعة عشر من تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ، فقد تم استبعاد العراق من مؤشر الابتكار العالمي دون سبب وجيه ولم يترك له مركزا للابتكار بين دول العالم مما يتطلب من الحكومة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحديد العوائق التي تسببت بعدم الدخول في المؤشر ويتضح هذا الضعف من خلال الجدول رقم (٢) الذي يبين مؤشر الابتكار في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الجدول رقم (٢) مؤشر الابتكار في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

السنوات	نسبة الابتكار	معدل النمو السنوي للابتكار
٢٠٠٤	٠,٠٢٥	.....
٢٠٠٥	٠,٠٣١	٢٢,٨
٢٠٠٦	٠,٠٣٥	١٣,٣
٢٠٠٧	٠,٠٤٦	٢٨,٥
٢٠٠٨	٠,٠٣٤	٢٤,٥-
٢٠٠٩	٠,٠٤٦	٣٢,٨
٢٠١٠	٠,٠٣٧	١٩,٢-
٢٠١١	٠,٠٣٥	٥,٦-
٢٠١٢	٠,٠٣٦	٣,٥
٢٠١٣	٠,٠٣٧	٢١.
٢٠١٤	٠,٠٣٧	١,٥
٢٠١٥	٠,٠٣٨	١,١
٢٠١٦	٠,٠٣٦	٥,٦-
٢٠١٧	٠,٠٤٤	٢٣,٨
٢٠١٨	٠,٠٤٣	١,٥-
٢٠١٩	٠,٠٥١	١٨,٠

٢٠٢٠	٠,٤٣٢	٧,٤٤

المصدر : البنك الدولي قاعدة جمهورية العراق ، مؤشر الابتكار للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) .

ويتضح من الجدول رقم (٢) إن مؤشر الابتكار بدأ في الارتفاع خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) حيث بلغ عام ٢٠٠٧ نحو (٠,٠٤٦) وبمعدل نمو بلغ (٢٨,٥٣٥) نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق ثم انخفض في العام التالي (٢٠٠٨) نتيجة تأثره بالأزمة المالية العالمية ليصبح مؤشر الابتكار (٠,٠٣٤) وبمعدل نمو سلبي (٢٤,٥) استمر في الزيادة والنقصان والاستقرار ليصل إلى (٠,٤٣٢) عام ٢٠٢٠ وبمعدل تغير سنوي (٧,٤٤) ويمكن أن نلاحظ أن مؤشر الابتكار بلغ أعلى مستوياته في عام ٢٠١٩ حيث وصل الى (٠,٠٥١) وبمعدل نمو سنوي (١٨,٠) . ثم تراجعت مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ إذ صنف العراق بأنه خارج تصنيف البلدان الأكثر ابتكاراً في العالم لعام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا وتدهور اسعار النفط

ثانياً . واقع التنمية المستدامة في العراق .

تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي الجاري في العراق (البعد الاقتصادي)

يعتمد العراق بشكل كبير على قطاع النفط الخام لتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد وهي زيادة غير حقيقية . وذلك لأن عملية تحقيق النمو الاقتصادي في بلد ما تعتمد على نشاط ومساهمة القطاعات الإنتاجية (الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

والجدول رقم (٣) يبين تحليل إجمالي الناتج المحلي الجاري في العراق ومعدل النمو السنوي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

الجدول رقم (٣) الناتج المحلي الإجمالي الجاري في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الجاري	معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الجارية
٢٠٠٤	٢٩٨٦٦٤٢٠٨٤٥	.....
٢٠٠٥		٦٧,٢
٢٠٠٦	٨٨٨٣٧٠٥٥١٩٥	٣٠,٣
٢٠٠٧	١٣١٦١٤٤٣٣٧١٢	٣٦,٣
٢٠٠٨	١١١٦٥٧٥٨١٦٦٢	٤٨,١
٢٠٠٩	١٣٨٥١٦٧٢٢٦٤٩	١٥,١-
٢٠١٠	١٨٥٧٤٩٦٦٤٤٤٤	٢٤,٠
٢٠١١	٢١٨٠٠٢٤٨١٧٣٧	٣٤,٠
٢٠١٢	٢٣٤٦٣٧٦٧٥١٢٨	١٧,٣
٢٠١٣	٢٢٨٤١٥٦٥٦١٧٤	٧,٦
٢٠١٤	٨٨٨٣٧٠٥٥١٩٥	-٢,٦
٢٠١٥	١٦٦٧٧٤١٠٩٦٧٣	-٢٦,٩
٢٠١٦	١٦٦٦٠٢٤٨٨٧٤٧	-٠,١
٢٠١٧	١٨٧٢١٧٦٦٠٠٥٠	١٢,٣
٢٠١٨	٢٢٧٣٦٧٤٦٩٠٣٤١	٢١,٤
٢٠١٩	٢٣٥٠٩٧١٨٢٢٣٣	٣,٣
٢٠٢٠	١٦٦٧٥٦٩٨٤٣٩٥	-٢٩,٠

المصدر : البنك الدولي ، قاعدة بيانات جمهورية العراق ، الناتج المحلي الاجمالي الجاري للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

ولبيان واقع الناتج المحلي الاجمالي الجاري في العراق يمكن تتبع الجدول رقم (٣) إذ إن الناتج المحلي الإجمالي للعراق قد تضاعف عدة مرات ووصل إلى حوالي (١٦٦٧٥٦٩٨٤٣٩٥ دولار في عام (٢٠٢٠) بينما كان حوالي (٢٩٨٦٦٤٢٠٨٤٥) دولار في عام ٢٠٠٤ وهو أدنى مستوى له وذلك بسبب الاحتلال الامريكي للعراق واستمر في الزيادة حتى وصل إلى (١٣١٦١٤٤٣٣٧١٢) دولار حتى عام ٢٠٠٨ وبمعدل تغير سنوي قدره (٤٨,١ %) مقارنة بعام ٢٠٠٧ ، وبلغ معدل النمو السنوي نحو (٣٦,٣ %) نتيجة تحسن الوضع الأمني وزيادة الإيرادات النفطية مقارنة بعام ٢٠٠٧ ، ثم تراجعت بشكل سريع وملحوظ في عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١١١٦٥٧٥٨١٦٦٢) بلغ دولار وبمعنى آخر أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (٢٠٠٨) إلى تراجع سنوي بنسبة (١٥,١ %) التي هزت اركان الاقتصاد العالمي وخلفت كارثة مالية واقتصادية إذ هبطت أسعار النفط من (١٤٧) دولاراً للبرميل في تموز (٢٠٠٨) إلى (٢٩) دولاراً للبرميل في كانون الأول من نفس السنة ، مما تسبب في إنخفاض عائدات النفط الأمر الذي ترك أثراً سلبياً واضحاً على قطاع النفط في العالم وانتقل هذا الأثر إلى العراق لإعتماده بنسبة (٩٥ %) في الموازنة العامة على الايرادات النقطية ونحو أكثر من (٥٧ %) في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الجاري وإنخفاض رصيد العملة الأجنبية الصعبة للدولة العراقية وتراجع الاستثمارات الحكومية والخاصة مما ادى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة وكذلك أدى الى تراجع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ والذي بلغ (١٥,١-) وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ أخذ الاقتصاد العراقي يتعافى ويتأقلم مع اختلالات الموازنة للتغلب على مرحلة الأزمة نتيجة للتأثير النسبي على النظام المالي من خلال استخدام الاحتياطات المتراكمة لتمويلها واتخاذ إجراءات واصلاحات تحفيزية في السياسات الاقتصادية المحلية والأجنبية فضلاً عن إن التأثر كان بشكل نسبي على النظام المالي (القطاع المصرفي العراقي نتيجة انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين المصارف العراقية والمصارف العالمية ولأستثمار الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي في الأوراق المالية السيادية ، أي بعيداً عن المضاربة في السوق وإدارتها بطريقة بعيدة عن المخاطر البكري ، ٢٠١١ : ٢٥-٢٦) . وشهد الاقتصاد العراقي بعد ذلك تحسنا حيث استمر تعافي الاقتصاد

العراقي وارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة الإنتاج الإجمالي وزيادة الإيرادات على الرغم من التحديات الأمنية والسياسة الكبيرة التي واجهتها إلا إن المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) شهدت ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي بلغ نحو (٢٣٤٦٣٧٦٧٥١٢٨) دولار عام ٢٠١٣ بمعدل نمو سنوي (٧,٨ %) لينخفض بعد ذلك نتيجة للتطور السريع واستمرار تدهور الوضع الامني وتزايد العمليات العسكرية ضد الإرهاب) الذي سيطر على اربعة محافظات عراقية مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الجاري الذي بلغ عام ٢٠١٤ نحو (٢٢٨٤١٥٥٦٥٦١٧٤) دولار ، وبلغ (١٦٦٧٧٤١٠٩٦٧٣) و (١٦٦٦٠٢٤٨٨٧٤٧) في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي ، أي بنسبة انخفاض سنوي في السالب بلغت (٢٦,٩-) و (٠,١ %) على التوالي خلال نفس العامين وذلك في ظل وجود بعض الحقول والمصافي النفطية المهمة التي سيطر عليها الإرهاب ، إضافة إلى هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية ، حيث انخفض سعر برميل النفط من (٩٤,٩) دولار إلى أدنى مستوى بلغ (٤٤,٧) دولار للبرميل الواحد في النصف الثاني من عام (٢٠١٤) اما المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) حيث بدأ الاقتصاد العراقي بالتعافي بشكل تدريجي حتى نهاية عام ٢٠١٩ ثم بدأ في التراجع في عام ٢٠٢٠ بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك (جائحة كورونا ، وتدهور أسعار النفط وعلى أثرها أنخفض معدل النمو السنوي إلى حوالي (٢٩,٠ %)

والجدول رقم (٤) يبين نسب مساهمة القطاعات والأنشطة في الناتج المحلي الاجمالي الجاري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

جدول (٤) الناتج المحلي الاجمالي الجاري حسب الانشطة الاقتصادية في العراق

السنة	الزراعة والغابات	قطاع النفط	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	المال والتامين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية
2004	5.4	54.6	1.5	0.6	2.1	11.9	6.1	8.3	8.6
2005	6.9	50.7	1.4	0.7	4.4	11.3	6.7	8.5	9.4
2006	6.9	50.7	1.5	0.7	4.4	8.0	6.8	8.7	12.4
2007	4.9	53.5	1.6	0.8	4.4	6.5	6.2	9.7	12.7
2008	3.8	55.3	1.5	0.8	4.5	6.4	6.2	9.8	12.6
2009	3.9	54.4	1.7	0.9	4.3	6.2	6.3	9.6	13.1
2010	3.6	51.7	1.7	0.9	6.1	6.4	6.8	10.2	12.5
2011	3.9	52.0	1.6	1.1	5.8	6.1	6.7	9.9	13.1
2012	3.8	51.6	1.7	1.3	6.2	7.3	6.9	9.7	12.8
2013	4.1	49.5	1.5	1.2	8.6	6.8	8.0	7.1	12.1
2014	4.0	51.7	1.1	1.1	8.1	7.4	8.2	6.3	10.8
2015	2.5	59.1	0.9	1.1	5.1	7.6	8.2	4.8	10.6
2016	2.1	64.5	0.8	1.0	4.0	7.2	6.3	4.5	10.0
2017	1.8	64.0	1.2	1.3	4.3	7.8	6.2	5.3	11.3
2018	1.9	63.7	1.1	1.1	3.5	8.2	5.9	5.2	10.6
2019	1.7	63.9	0.8	0.9	3.4	8.0	6.1	5.1	10.7
المتوسط العام %	3.8%	55.6%	1.3%	0.9%	4.9%	7.6%	6.7%	7.7%	11.4%

المصدر : وزارة التخطيط العراقية مديرية الحسابات القومية ، الحسابات الموحدة سنوات واعوام مختلفة . (٢٠١٩-٢٠٠٤)

يتضح من الجدول رقم (٤) أن القطاع النفطي هو القطاع المسيطر الذي يساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الجاري ويساهم هذا القطاع الاستراتيجي بنسبة كبيرة في عملية تراكم رأس المال ، إذ إن هذا القطاع بلغ في المتوسط خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) حوالي (٥٥,٦ %) يليه بعد ذلك قطاع الخدمات الاجتماعية والنشاط المالي والتأمين رغم تدهور الحروب والإرهاب وتدمير البنية التحتية في هذا القطاع إلا إنه لا يزال يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي وبلغ قطاع النفط بمساهمته ٧١ المنوية في الناتج المحلي الإجمالي الجاري للعراق المتوسطات العامة

لنفس المدة المذكورة بحوالي (١١,٤ %) و (٧,٧ %) على التوالي . اما القطاع الزراعي الذي سبق اعتباره خلال فترة السبعينات الثمانينات ، التسعينات) فهو من اهم القطاعات الأساسية التي تعمل على تنشيط الاقتصاد العراقي إذ يعمل على توفير السلع الغذائية للسكان اضافة إلى تشابكه في الصناعات التحويلية من خلال توفير العديد من المواد الخام إلا إن هنالك العديد من الأسباب التي حالت دون تطوير هذا القطاع خاصة نتيجة الظروف التي مر بها البلد منذ عام ٢٠٠٣ (الاحتلال الامريكي للعراق) ، بالإضافة إلى الانفتاح التجاري الذي ادى إلى اغراق السوق المحلية بالسلع والمحاصيل المستوردة وعدم قدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتجات الزراعية المستوردة نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وبالتالي فأن نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط العام والتي لم تتجاوز (٤ %) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة مثل (تركيا وايران والمملكة العربية السعودية) وينطبق الحال في قطاع الصناعة التحويلية والتي تعد من القطاعات المهمة في العراق في فترات سابقة والذي يشمل صناعات مختلفة مثل (صناعة البتروكيماويات وصناعة النسيج والملابس وصناعة الإلكترونيات وغيرها) وبعد عام ٢٠٠٣ انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الجاري بشكل ملحوظ حيث لم تشكل في المتوسط العام خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) سوى (١,٣ %) فقط وهي نسبة تعكس درجة الاختلال الهيكلي في هذا القطاع المهم واعتماده المتزايد على قطاع النفط وكان له تأثير سلبي على نشاط التصنيع المحلي .

ب تحليل مؤشر التعليم في العراق (البعد الاجتماعي)

يُعد مؤشر التعليم هو سبب تقييم الفرد له واكتساب الحد الأدنى من المعلومات والمفاهيم الضرورية لتناسبه في مجتمعه ولتحسين معرفة القراءة والكتابة والتقدم في العراق حيث توفر وزارتا التربية والتعليم العالي العراقيتان فرصاً تعليمية مجانية للأفراد في جميع مستويات التعليم من خلال ضمان جودة التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع من خلال التنمية ، منذ عام ٢٠٠٣ حصل قطاع التعليم على مخصصات كبيرة في الموازنة العامة للبلاد لكنه لم يستثمر فعليا مما شكل حلقة ضعف التي تواجه قطاع التعليم العراقي بالإضافة إلى الأعباء والتحديات التي تواجه قطاع التعليم ، وهناك جملة من التحديات نذكر منها ما يلي : (الخزعلي ، ٢٠٢٠ : ٦٩) .

١ لقد أجبر الوضع الأمني المتدهور ، وهو سبب رئيسي لتدهور معايير التعليم في البلاد العديد من الطلاب وخاصة النساء على ترك المدرسة وأجبر الكثيرين على الهجرة .

٢ الفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى تقاسم الأموال المخصصة لترميم المباني المدرسية وترك مخصصات أخرى لغرض القيام بأعمال إعادة إعمار رسمية مثل طلاء المباني المدرسية وواجهاتها .

٣ إنخفاض في اعداد الملاكات التدريسية المؤهلة فضلاً عن قلة اهتمام بعض أعضاء الكوادر التدريسية بإيصال المعلومة إلى الطلبة وخاصة في المرحلة الابتدائية من التعليم التي تعد أهم مرحلة من مراحل البحث والقاعدة الأساسية للبناء العلمي والمعلوماتي ، وانتشار ظاهرة التدريس الخصوصي الأمر الذي اثقل كاهل الأسرة العراقية بأعباء اخرى تضاف الى الأعباء المترتبة على توفير متطلبات الحياة الضرورية في ظل الظروف الصعبة التي عاشها ويعيشها العراقيون بعد عام ٢٠٠٣ .

٤. إندثار الابنية المدرسية فضلاً عن تقادم عمرها في ضوء إنعدام أو قلة عمليات اعادة التأهيل وصيانة هذه الابنية ، فضلا عن ذلك قلة الأبنية المدرسية والتفاوت في توزيعها في مناطق العراق المختلفة ولاسيما ما بين الريف والمدينة والتي لا يتناسب مع اعداد الطلبة المتزايد (وزارة التخطيط ٢٠١٤ : ٧٩)

وفيما يلى

الجدول رقم (٥) يوضح المؤشر الاجتماعي (مؤشر (التعليم) في العراق ونسبته إلى عدد السكان خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

عدد السنوات	المؤشر الاجتماعي	عدد السكان	نسبة عدد الملتحقين بالتعليم الى عدد السكان	معدل النمو الاجتماعي مؤشر التعليم
٢٠٠٤	٣٣٨٤٣٥٧	٢٧,١٣٩	١٢,٤	.....
٢٠٠٥	٣٧٦٧٣٦٩	٢٧,٩٦٣	١٣,٤	١١,٣
٢٠٠٦	٣٩٤١١٩٠	٢٨,٨١٠	١٣,٦	٤,٦
٢٠٠٧	٤١٥٠٩٤٠	٢٩,٦٨٢	١٣,٩	٥,٣

٢٠٠٨	٤٣٣٣١٥٤	٣٠,٥٧٧	١٤,١	٤,٣
٢٠٠٩	٤٤٩٤٩٥٥	٣١,٦٦٤	١٤,١	٣,٧
٢٠١٠	٤٦٧٢٤٥٣	٣٢,٤٨١	١٤,٣	٣,٩
٢٠١١	٤٨٦٤٠٩٠	٣٣,٣٣٠	١٤,٥	٤,١
٢٠١٢	٥١٢٤٢٥٧	٣٤,٢٠٨	١٤,٩	٥,٣
٢٠١٣	٥٣٥١٣١٩	٣٥,٠٩٥	١٥,٢	٤,٤
٢٠١٤	٥٥٥٨٦٨٤	٣٦,٣١٣	١٥,٣	٣,٨
٢٠١٥	٤٢٨٣٠٤٤	٣٦,٩٣٣	١١,٥	٢٢,٩-
٢٠١٦	٤٩٩٧٠٥٢	٣٧,٨٨٧	١٣,١	١٦,٦
٢٠١٧	٥٤٧٣٩٩٧	٣٩,١٤٤	١٣,٩	٩,٥
٢٠١٨	٦١٩٧٨٧٠	٣٩,٨٥٧	١٥,٥	١٣,٢
٢٠١٩	٦٥٠١٠٥٣	٤٠,٨٨٢	١٥,٩	٤,٨
٢٠٢٠	٦٧١٧٣٥٥	٤١,٧٣٢	١٦,٠	٣,٣

- البنك الدولي ، قاعدة بيانات البنك الدولي ، جمهورية العراق ، للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) . النسب من استخراج الباحثة .

يتضح من الجدول رقم (٥) إن المؤشر الاجتماعي (مؤشر التعليم الذي كان حوالي (٣٣٨٤٣٥٧) مليون طالب عام ٢٠٠٤ أرتفع إلى حوالي (٧) مليون طالب في عام ٢٠٢٠ وكانت نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم إلى إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٤ قرابة (١٢,٤ %) وارتفعت إلى نحو (١٦) في العام ٢٠٢٠ وهي نسبة مهمة للغاية تؤشر الوضع الاجتماعي في العراق فيما يتعلق بالتعليم وإلى جانب تطوير مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم شهد مؤشر عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الموجودين تطوراً واضحاً فيما يتعلق بالتعليم وقد زاد هذا المؤشر تدريجياً في السنوات اللاحقة مع زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم لكنه انخفض في عام ٢٠١٥ مما أثر على إنخفاض مؤشر أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم وبمعدل تغير سنوي (٢٢,٩-) للعام الدراسي (٢٠١٥) بالإضافة إلى عدم تضمين بعض محافظات العراق بسبب تدهور الوضع الأمني ، اما السنة اللاحقة (٢٠١٦) فقد ارتفع عدد التلاميذ الطلبة الملتحقين بالتعليم إلى (٤٩٩٧٠٥٢) طالباً وطالبة وبمعدل تغيير سنوي (١٦,٦ %) ثم استمر المؤشر في الارتفاع تدريجياً في السنوات اللاحقة حتى وصل إلى عدد الطلاب الحاضرين في نهاية المدة (٦٧١٧٣٥٥) وبمعدل تغير سنوي بلغ (٩٣,٣) نتيجة استمرار الإنفاق الحكومي على التعليم .

ج . واقع مؤشر ثاني اكسيد الكاربون في العراق (البعد البيئي)

زادت إنبعاثات الكربون بشكل كبير خاصة في المحافظات الجنوبية وبالتحديد (البصرة) والتي تعد واحدة من أكبر المحافظات المنتجة للنفط في البلاد إذ تؤدي عمليات استخراج النفط والغاز الطبيعي إلى إنبعاثات كربونية كبيرة (٤٥٦) Houghton and Nassikas ٢٠١٧) . وللوقوف أكثر حول الكاربون في العراق تدرج الجدول رقم (٦) الذي يوضح كمية إنبعاث الكاربون في العراق للمدة ٢٠٠٤ ٢٠٢٠

الجدول رقم (٦) إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٠(كيلو طن وطن متري)

السنوات	انبعاثات غاز ثنائي اكسيد الكربون الناتجة من استهلاك الوقود السائل (كيلو طن)	معدل نمو انبعاثات غاز ثنائي اكسيد الكربون	انبعاثات غاز ثنائي اكسيد الكربون (كيلو طن)	معدل نمو انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكاربون %	متوسط نصيب الفرد من الكاربون (طن متري)
٢٠٠٤	٥٦٣٧٧,٤٢٠	.....	٧٥٢٩٠	.....	٧,٤٨
٢٠٠٥	٨٧٣٧٧,٢٧٦	٥٤,٩٨٦	٨٨٢٣٠	١٧,١	٩,٩٠
٢٠٠٦	٧١٨٧٦,٨٦٧	١٧,٧٣٩-	٨٣٨٩٠	- ٤,٩	٨,٥٦
٢٠٠٧	٣٥٠١٦,١٨٣	٥١,٢٨٣-	٧٧٤٧٠	-٧,٦	٤,٥٢
٢٠٠٨	٦٣٢٠٠,٧٤٥	٨٠,٤٩٠	٨٦٠٤٠	١١,٠	٤,٣٤
٢٠٠٩	٧٠٧٧٦,٧٦٧	١١,٩٨٧	١٠٧٥٢٠	٢٤,٩	٦,٥٨
٢٠١٠	٧٩٤٥٦,٥٥٦	١٢,٢٦٣	١٢٠٢٣٠	١١,٨	٦,٦٠
٢٠١١	٩٩٤١٩,٧٠٤	٢٥,١٢٤	١٣١٠٣٠	٨,٩	٧,٥٨
٢٠١٢	١١٣٢٤٠,٦٢٧	١٣,٩٠١	١٥١٨٦٠	١٥,٨	٧,٤٥
٢٠١٣	١٢٢٦٢٨,١٤٧	٨,٢٨٩	١٦٢٥٥٠	٧,٠	٧,٥٤
٢٠١٤	١٢٤٧٢٢,٠٠٤	١,٧٠٧	١٦٨٨٤٠	٣,٨	٧,٣٨
٢٠١٥	١٢١١٦٨,٦٨١	٢,٨٤٨-	١٦٢١٩٠	-٣,٩	٧,٤٧
٢٠١٦	١٤٢٦٥٣,٦٣٤	١٧,٧٣١	١٧٢٣٥٠	٦,٢	٨,٢٧
٢٠١٧	١٥٨٧٤٥,٧٥٨	١١,٢٨٠	١٧٤٢٩٠	١,١	٩١٠.
٢٠١٨	١٦٢٦٥٣,٦٣٤	٢,٤٦١	١٨٨١٤٠	٧,٩	٨,٦٤
٢٠١٩	١٧٢٣٤٥,٦٣٤	٥,٩٥٨	١٩٢٥٤٥	٢,٣	٨,٩٥
٢٠٢٠	١٩٠١٢٤,٦٣٤	١٠,٣١٥	١٩٤٧١١	١,١	٩,٧٦

المصدر : البنك الدولي قاعدة بيانات البنك الدولي ، جمهورية العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) .

النسب من استخراج الباحثة .

يتضح من الجدول رقم (٦) إن إنبعاثات ثاني أكسيد الكاربون من الوقود السائل زادت من (٥٦٣٧٧,٤٢٠) كيلو طن عام (٢٠٠٤) إلى حوالي (١٩٠١٤,٦٣٤) كيلو طن عام ٢٠٢٠ أي بارتفاع أكثر من مرة ونصف طوال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وانخفض إلى حوالي (٧١٨٧٦,٨٦٧) و (٣٥٠١٦,١٨٣) خلال العامين (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) على التوالي وبمعدل تغير سنوي سالب بنحو (١٧,٧٣٩ %) و (٥١,٢٨٣ %) . ويعود هذا التراجع في الإنبعاث إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية مما نتج عنه توقف تجهيز المصافي المحلية فضلاً عن خفض استخدام الوقود في مجالات عديدة لتنخفض معه نسب إنبعاث الكاربون فعلى الرغم من التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر فإن العديد من القطاعات اعتمدت هذا التوجه للحد من إنبعاثاتها الكربونية وخاصة اعتمادها سياسات عامة للحد من إنبعاثات الكاربون ، رغم كل هذا لم يكن من السهل على العراق اتباع القرارات الدولية من حيث الحد من إنبعاثات الكاربون بالنظر إلى إن الزيادة هي المورد الأساسي والوحيد للبلاد . فضلاً عن غياب (ضعف) مفهوم التنمية المستدامة من عقلية معظم صناع القرار وزيادة الفساد الإداري والمالي وعدم وجود اصلاحات حقيقية رغم الاهتمام الجاد بالتغير التكنولوجي والتقني مما يجبر العراق على استيراد هذه التقنيات من الخارج من أجل زيادة الموارد الهائلة التي يفترض أن تكون من نصيب الفرد العراقي الخطيب وآخرون ٢٠١٢ (٦٨٠-٦٨١) ذلك ، بدأ مؤشر انبعاثات الكاربون الناتج من الوقود السائل في الارتفاع تدريجياً خلال السنوات اللاحقة حيث ارتفع من حوالي (٧٥٢٩٠) كيلو طن في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (١٩٤٧١١) كيلو طن في عام ٢٠٢٠. وعلى اثر ذلك فأن معدل نصيب الفرد في المتوسط من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد زاد من (٧,٤٨ %) في عام ٢٠٠٤ إلى (٩,٧٦ %) في عام ٢٠٢٠ ونلاحظ إن كل النسب السالبة في ومع النمو السنوي جاءت متوافقة مع حالة إنخفاض اسعار النفط والتصدير إلى الخارج وهذا يعكس أهمية إنبعاثات الكربون والتي تأتي من خلال البحث والاستكشاف والتنقيب واستخراج النفط والغاز . ومما سبق يمكننا القول ان الاقتصاد العراقي عانى من الاختلال الهيكلي منذ ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٢٠ وذلك للعديد من الاسباب التي حالت دون تحقيق النمو الاقتصادي منها سياسية واقتصادية وعدم وجود سياسة مدروسة للنهوض بالقطاع الزراعي الذ يعتبر من اهم القطاعات الاساسية التي تعمل على تنشيط الاقتصاد العراقي وهناك فجوة حالت دون تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، ويوصي بحثنا بالاهتمام بالقطاع الرئيسي الرائد في العراق وهو القطاع الزراعي للترابط والتكامل الصناعي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وبعدها تكون الانطلاقة للاقتصاد الرقمي والثورة المعلوماتية الرقمية .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- بدأ مؤشر انبعاثات الكاربون الناتج من الوقود السائل في الارتفاع تدريجياً خلال السنوات اللاحقة حيث ارتفع من حوالي (٧٥٢٩٠) كيلو طن في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (١٩٤٧١١) كيلو طن في عام ٢٠٢٠.

٢- إندثار الابنية المدرسية فضلاً عن تقادم عمرها في ضوء إنعدام أو قلة عمليات اعادة التأهيل وصيانة هذه الابنية ، فضلا عن ذلك قلة الأبنية المدرسية والتفاوت في توزيعها في مناطق العراق المختلفة

٣- واتخاذ إجراءات واصلاحات تحفيزية في السياسات الاقتصادية المحلية والأجنبية فضلاً عن إن التأثر كان بشكل نسبي على النظام المالي (القطاع المصرفي العراقي نتيجة انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين المصارف العراقية والمصارف العالمية ولأستثمار الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي.

٤- الفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى تقاسم الأموال المخصصة لترميم المباني المدرسية وترك مخصصات أخرى لغرض القيام بأعمال إعادة إعمار رسمية مثل طلاء المباني المدرسية وواجهاتها.

٥- يعتمد العراق بشكل كبير على قطاع النفط الخام لتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد وهي زيادة غير حقيقية . وذلك لأن عملية تحقيق النمو الاقتصادي في بلد ما تعتمد على نشاط ومساهمة القطاعات الإنتاجية (الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي).

التوصيات

١- إن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يكون له دور مهم في العراق من خلال توجيه العائدات النفطية نحو ادخال التكنولوجيا وتسخير الإمكانيات المتاحة وتوفير فرص عمل للكوادر المدربة على تقنيات الاتصالات والحاسوب وجعل الأنترنت في متناول الجميع .

٢- يمكن إن يسهم الاقتصاد الرقمي العراقي في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، إذا تم الاهتمام بتطبيق تكنولوجيا الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة التجارة التمويل الخدمات) بدرجة علمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاهتمام بالخبرات والكفاءات والعقول المحلية والحاصلين على الشهادات العلمية .

٣- استحداث الجوانب التشريعية والقانونية ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات والتقنيات ، واقتراح مشاريع عربية موحدة في قضايا مثل الأمن المعلوماتي العربي ومكافحة الجريمة المعلوماتية وجرائم الأنترنت والقوانين التي تنظم تعاملات التجارة الالكترونية ، وفيما يتعلق بها من رسوم وضرائب وتشريعات محاسبية ، وحرية تداول المعلومة والاطلاع عليها واستخدامها وتنظيم البيئة المعلوماتية والتخطيط للسياسة العامة

المصادر

المصادر العربية

١- -محمد, سهام كامل, الاستثمار في التعليم العالي واثره في سوق العمل, بحث تطبيقي في الكليات الخاصة, بحوث ودراسات في الاقتصاد العراقي, الطبعة الأولى, بغداد, ٢٠١٣.

٢- البياتي, فارس رشيد, اقتصاديات برمجيات نظم المعلومات, الاكاديمية العربية في الدنمارك ٢٠٠٨.

٣- حامد د .شويخ ، زينب وسيدهوم ، ريمة ، ٢٠٢٠ ، الطاقات المتجددة كالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – ، الجزائر.

٤- الحسن، محمد سمير ، دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة–عرض أهم التجارب العالمية والعربية–، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد ٠٢ ، العدد ٠٦ ،جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر ٢٠٠٩

٥- الحسن، محمد سمير ، دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة–عرض أهم التجارب العالمية والعربية–، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد ٠٢ ، العدد ٠٦ ،جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر ٢٠٠٩

٦- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠.

٧- الشريف, حسن, العرب وثورة المعلومات, سلسلة كتب المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد (٤٤), بيروت ٢٠٠٥.

٨- شيلي،إبراهيم وآخرون ,الطاقة في الأردن ,الطبعة ١,دار الفرقان,عمان,١٩٨٦.

٩- مريم بوعشير، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧.

١٠- المنصوري, كمال, عيسى خليفي, اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة والعوائق, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, العدد (٤), ٢٠١٤

١١- النجار, فريد راغب, التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة .الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندرية, ٢٠٠٦.
١٢- النجار, فريد راغب, التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة .الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندرية, ٢٠٠٦

المصادر الاجنبية

١- Sue Willis & Bruce Tranter, Beyond the Digital Divide: Socio- Economic Dimensions of internet Diffusion in Australia . university of Tasmania, Australia ,٢٠٠٢
٢- Don Tap Scott , The Digital Economy: Promise And Peril in The Age Of Net worked Intelligence ,٢٠١٤
٣- Andreea and Simona,٢٠١٤, The Role of Technological Innovation in Sustainable Economic Development, Scientific Papers, Romanian Academy.United
٤- Andreea Pecea, Olivera Simonab, Florina Salisteanuc, ٢٠١٥, Innovation and econmic growth: An empirical analysis for CEE countries, ٤th World Conference on Business, Economics and Management, WCBEM, Faculty of Economics, Valahia University, Targoviste, Rommania.
٥- Gujarati, Damodar N, Basic econometrics, mc Graw-Hill companies, New York, four editions, ٢٠٠٤.
٦- Grossakurt, Rotmans, ٢٠٠٥,The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy making Environment, Development and Sustainability, ٧,No.
٧- Houghton, R., Nassikas, A., (٢٠١٧), Global and regional fluxes of carbon from land use and land cover change (١٨٥٠-٢٠١٥), Glob. Biogeochem Cycle.
٨- Luisa Blanco and James Prieger, ٢٠١٣, The impact of research and development on comprehensive economic development, Pepperdine University, USA. ٧. Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), ٢٠١٩, Digital Economy Report.